

April 2010



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثامنة والستون

روما، 14 – 16 يونيو/حزيران 2010

الأوضاع الراهنة والتوقعات

أولاً - تقديم

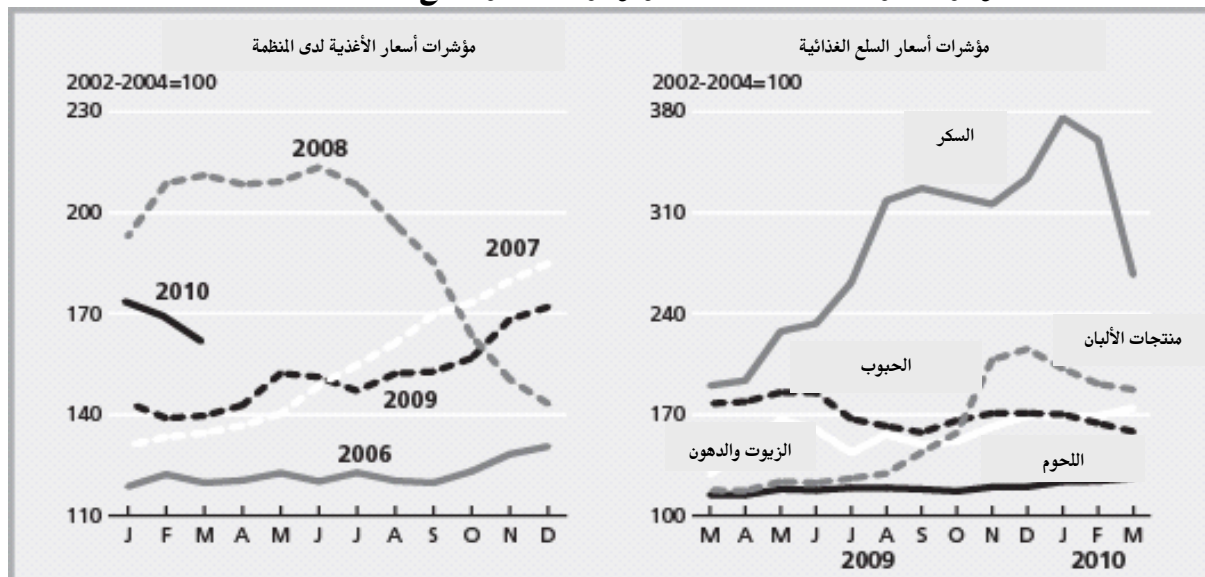
1- في أعقاب مستويات الذروة التي بلغت أسعار السلع الغذائية الرئيسية في منتصف عام 2008 شهدت هذه الأسعار انخفاضاً حتى مارس/آذار 2009 حين استأنفت اتجاهها التصاعدي حتى بقية العام. وعلى نقيض عام 2008، حينما كانت الحبوب والذرة الزيتية هي السبب في ارتفاع أسعار الأغذية، فإن انتعاش عام 2009 يرجع أساساً إلى السكر ومنتجات الألبان. ومنذ يناير/كانون الثاني 2010، بدأت الأسعار الغذائية تضعف مجدداً، مما أدى إلى انخفاض في أسواق السكر، ومنتجات الألبان، والحبوب. وفيما يتعلق بالتغيرات الشديدة¹ الذي اتسمت به الأسعار الغذائية الدولية عامي 2007 و2008، فإن هذا التغير قد ضعف عام 2009 بفعل استقرار أسعار الحبوب، واللحوم، والذرة الزيتية/الزيوت، والمساحيق. ومع ذلك فإن تغير الأسعار الغذائية، مقاساً على أساس شهري، يظل عالياً بالمقارنة مع ما كان عليه الحال خلال العقدين الماضيين.

2- وفي الأسواق المحلية فإن أسعار الأغذية قد تراجعت أيضاً على ما يبدو عن المستويات العالية التي بلغت عام 2008، ولو أن هذه الأسعار لم تعد إلى ما كانت عليه قبل مستويات 2008/2007. وعلى غرار عام 2008، فإن الحكومات حافظت على موقف نشط إزاء أسواق الأغذية الرئيسية طوال عام 2009 للتخفيف من حدة التضخم، وذلك من خلال الإفراج عن المخزونات الحكومية، أو تيسير الواردات، أو فرض قيود على الصادرات. وكان انخفاض أسعار

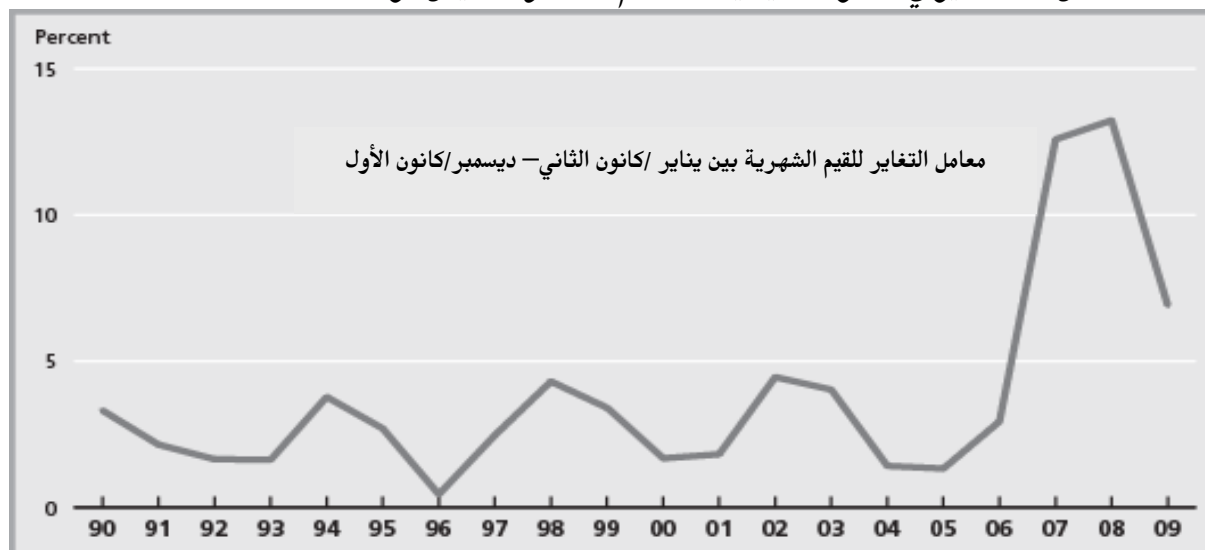
¹ مقاساً بمعامل التغير الفعلي للقيم الشهرية بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول.

الحبوب المحلية عام 2009 مبعثاً لارتياح المستهلكين، ولاسيما من ذوي الدخل المنخفض، الذين ينفقون جانباً كبيراً من دخولهم على الأغذية. على أن المنافع التي جنتها الأسر الفقيرة بفضل انخفاض الأسعار قد تآكلت بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وأثره السلبي على فرص العمل، والاستثمارات الأجنبية، وتحويلات المغتربين.

الشكل 1: مؤشر أسعار الأغذية لدى المنظمة ومؤشرات أسعار السلع الغذائية



الشكل 2: التغيرات في أسعار الأغذية ينخفض عام 2009 ولكنه يظل مرتفعاً



3- وشهدت أسعار المواد الخام والمنتجات البستانية والاستوائية عموماً انتعاشاً قوياً طيلة عام 2009، وسجلت في الكثير من الحالات أرقاماً قياسية، ووفرت دعماً محبذاً لعائدات التصدير في البلدان النامية، التي تهيمن على الإمدادات العالمية لهذه السلع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فورة أسعار الشاي، والكاكاو، والبن، والسكر، وعصير البرتقال المركز المجمد، والجلود الكبيرة، والقطن، والحبوب. وكان للعوامل الأساسية السوقية دور كبير في قوة الأسعار، مثل اضطراب إمدادات الشاي في كينيا، وهي البلد المصدر الرئيسي، والطلب العالمي النشط بفعل الانتعاش الاقتصادي. كما أن الهبوط المطرد في قيمة الدولار الأمريكي خلال معظم عام 2009 قد دعم أيضاً من الأسعار العالمية. على أنه بسبب تماسك الدولار فقد بدأ زخم الأسعار الإيجابي يتبدد في أوائل عام 2010، ولاسيما بالنسبة للسكر والمشروبات الخفيفة.

4- ويكتنف آفاق أسعار المواد الخام والمنتجات البستانية والاستوائية قدر كبير من الشكوك. وما لم تحدث اضطرابات غير متوقعة في الإمدادات، فإن الكثير سيتوقف على الطلب العالمي. وبالنظر إلى استجابة الكثير من السلع للتغيرات الداخلية، فإن الأسواق ستعتمد كثيراً على وتيرة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي وفي النظم الاقتصادية المتقدمة على وجه الخصوص، حيث يُستهلك الجانب الأعظم من المواد الخام والمنتجات البستانية والاستوائية.

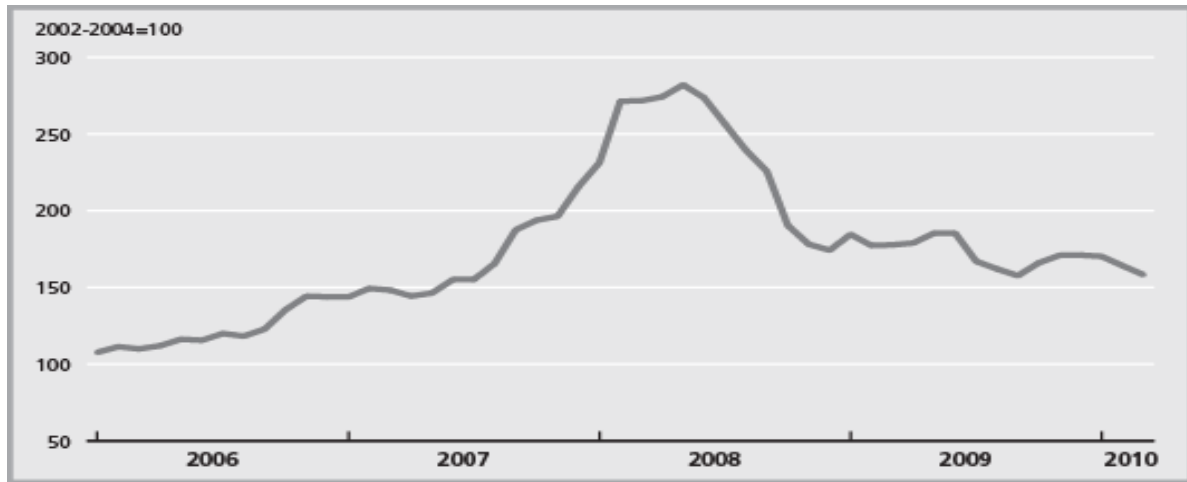
ثانياً - الحبوب

5- انخفضت أسعار الحبوب الدولية انخفاضاً حاداً منذ عام 2008، وتجاوزت الإمدادات الشاملة مستوى الاستهلاك، وارتفعت المخزونات العالمية إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ ثماني سنوات في أعقاب محصول الحبوب القياسي عام 2008 ومحصول آخر فوق المتوسط عام 2009. ووصل مؤشر سعر الحبوب لدى المنظمة في المتوسط إلى 164 نقطة في 2009، وهو ما يقل بنسبة 5 في المائة عن عام 2008. وضعف الأسعار الدولية للحبوب الرئيسية مجدداً منذ مطلع عام 2010، مما هبط بالمؤشر إلى 158 نقطة في مارس/آذار، وهو ما يقل بنسبة 7 في المائة تقريباً عن المستوى الذي كان عليه في مطلع العام وبنسبة كبيرة تبلغ 34 في المائة عن المستوى القياسي التاريخي (بالقيمة الاسمية) الذي سُجل في أغسطس/آب 2008.

6- وكانت أسعار القمح العالمية أدنى بنسبة تفوق 30 في المائة في المتوسط عام 2009 بالمقارنة بمستوى عام 2008. وضغطت الإمدادات الوافرة والارتفاع الملموس في المخزونات العالمية بشدة على الأسعار الدولية عام 2009. كما سُجل المزيد من الانخفاض في الأسعار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بفعل الآفاق الطيبة للإنتاج العالمي لعام 2010، على الرغم من انكماش المساحات المزروعة بالقمح الشتائي، ولاسيما في الولايات المتحدة. وفي مارس/آذار وصل سعر القمح الأمريكي المرجعي (القمح الشتائي الأحمر الصلد رقم 2) في المتوسط إلى 204 دولاراً أمريكية للطن الواحد، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4 في المائة عن مستوى بداية العام وبنسبة عالية تبلغ 60 في المائة عن مستويات الذروة المسجلة في مارس/آذار 2008.

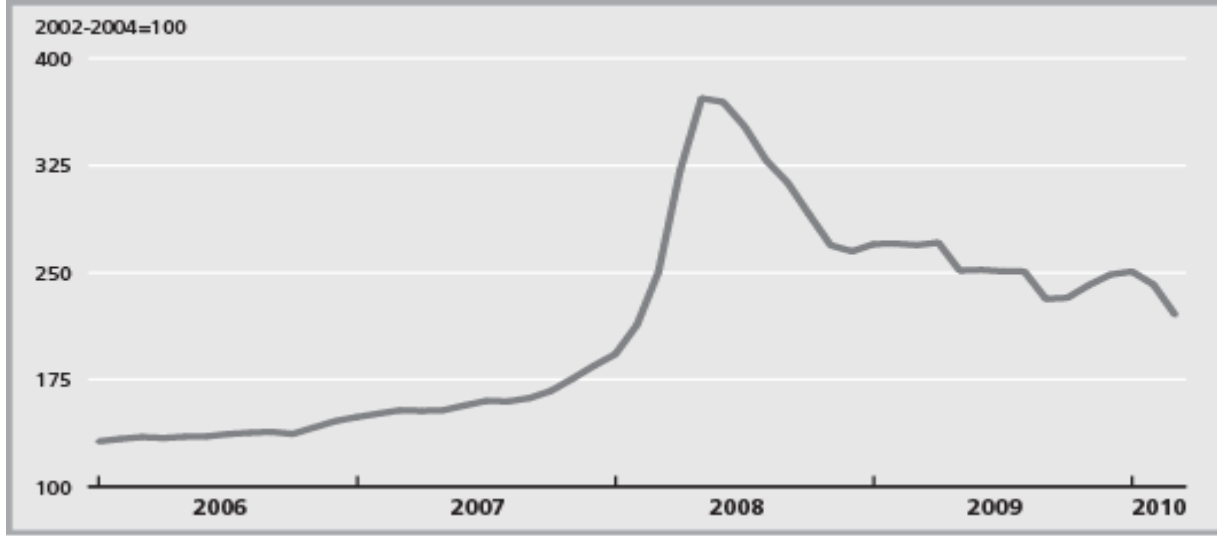
7- وبالمثل، فقد عانت أسعار الحبوب الخشنة من انخفاض ملموس عام 2009، وذلك بنسبة تزيد على 25 في المائة في المتوسط بالمقارنة مع العام السابق. وهبطت الأسعار بفعل المحاصيل الوفيرة عام 2009، ولاسيما محصول الذرة القياسي في الولايات المتحدة، التي عززت من الإمدادات في الوقت الذي ضعف فيه الطلب بسبب الركود العالمي. ولم يكن أداء الأسعار أفضل عام 2010 حيث ما تزال الآفاق تشير إلى إمدادات عالية ضخمة نسبياً مدعومة بتحسين توقعات محاصيل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وبدلائل أولية على زيادة ملحوظة في المساحات المزروعة بالذرة في الولايات المتحدة. ووصلت قيمة سعر الذرة الأمريكية المرجعي (الذرة الصفراء رقم 2، الخليج) في المتوسط إلى 159 دولاراً أمريكياً للطن الواحد في مارس/آذار، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 5 في المائة عن مستوى يناير/كانون الثاني وبأكثر من 40 في المائة عن مستوى الذرة المسجل في يونيو/حزيران 2008.

الشكل 3: مؤشر سعر صادرات الحبوب لدى المنظمة



8- تراجع الزخم الذي اتسمت به أسواق الأرز الدولية خلال عامي 2007 و2008 في عام 2009، حين هبطت الأسعار العالمية للأرز بنسبة 14 في المائة. ولم يكن هذا الانخفاض كافياً للعودة بهذه الأسعار إلى ما كانت عليه قبل فوريتها، كما أنه كان محدوداً جداً بالمقارنة بما شهدته أسعار القمح. ويفضل انخفاض أسعار الأسمدة والوقود، ظل الأرز سلعة جذابة للإنتاج عام 2009. على أن ذلك لم ينعكس في الأرقام الإجمالية للإنتاج العالمي عام 2009، وذلك بسبب ما اتسمت به الأمطار الموسمية من عشوائية، وهو ما أدى إلى الحد بشدة من حجم المساحات المزروعة بالمحصول الرئيسي في كل من بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان، وبفعل السمات الشاذة المتكررة لظاهرة النينيو التي أعاققت محاصيل الأرز الثانوية. وبصورة إجمالية انخفض إنتاج الأرز العالمي بنسبة 2 في المائة عام 2009 ليحقق ما ظل المستوى الأفضل الثاني من الأداء بعد المستوى القياسي لعام 2008. ونتيجة انخفاض الطلب الاستيرادي وتحقيق إمدادات وافرة من المحاصيل في بلدان التصدير الرئيسية فقد واصلت الأسعار انزلاقها في الأشهر الأولى من عام 2010، وانخفضت قيمة محصول الأرز التايلندي المرجعي 100 في المائة بـ 17 في المائة في مارس/آذار بالمقارنة مع التاريخ ذاته من العام الماضي بحيث وصلت إلى 543 دولاراً أمريكياً للطن الواحد.

الشكل 4: مؤشر سعر صادرات الأرز لدى المنظمة



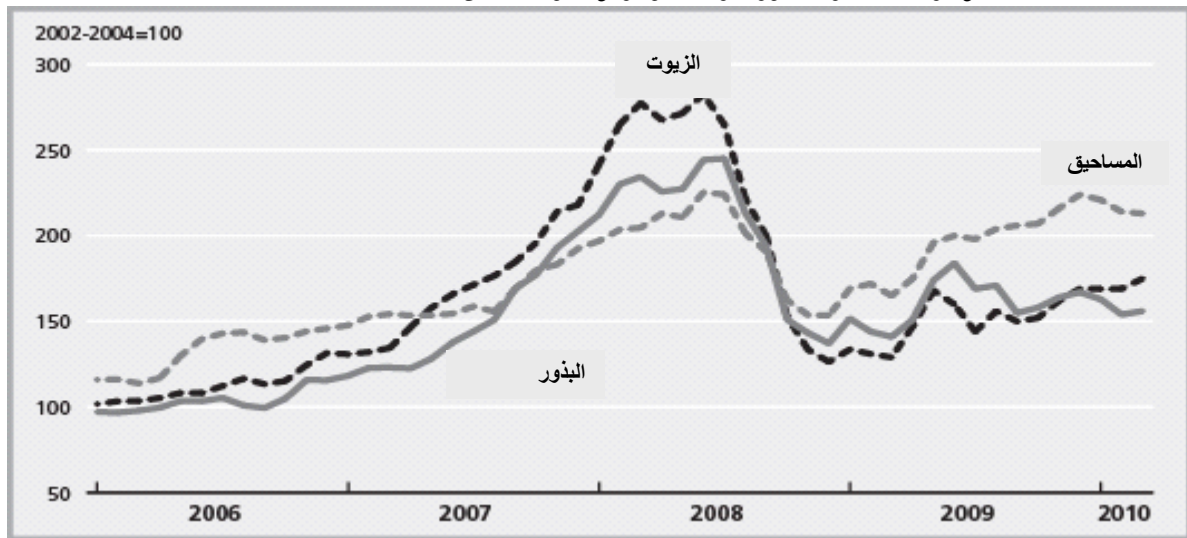
ثالثاً - البذور الزيتية، الزيوت والمساحيق

9- بعد الفورة التي شهدتها أسعار البذور الزيتية والمنتجات المشتقة في الفترة 2008/2007، عانت هذه الأسعار من انخفاض حاد قبيل نهاية عام 2008. ومنذ مطلع عام 2009 عاودت الأسعار ارتفاعها، وهو ما يعكس أساساً القلق من تأزم الإمدادات العالمية في أعقاب تلف محصول فول الصويا في أمريكا الجنوبية وانتعاش الطلب على الاستيراد. وفي نهاية المطاف فإن قلة الإمدادات بالمقارنة مع الطلب أسفرت عن انخفاض قياسي في مستوى المخزونات.

10- واستمر تعزز أسعار البذور الزيتية حتى منتصف عام 2009، حينما طُرحت المحاصيل الوافرة من نصف الكرة الأرضية الشمالي (ولاسيما فول الصويا) في الأسواق. وفي حين أن أسعار البذور الزيتية بدأت تضعف تدريجياً، فإن قيم الزيوت والدهون، بل والأكثر من ذلك قيم المساحيق الزيتية، ظلت ثابتة. وكانت عوامل الطلب الاستيرادي الآسيوي والأوروبي المتواصل والاعتماد الشديد على نوع واحد من المساحيق (فول الصويا) وعلى مورد واحد فحسب (الولايات المتحدة) هي السبب في قوة أسعار المساحيق الزيتية. وبدأت أسعار المساحيق، التي ضارعت تقريباً مستويات ذروة عام 2008 في ديسمبر/كانون الأول 2009، بالانخفاض مجدداً في مطلع عام 2010 بسبب آفاق تحقيق مستوى قياسي لإنتاج فول الصويا في أمريكا الجنوبية.

11- كما اتسمت أسواق زيوت ودهون الطعام بتأزم حالة العرض والطلب في النصف الثاني من عام 2009، حيث تراكمت قلة إمدادات التصدير، وانخفاض إنتاج البذور وفيرة الغلة الزيتية مع انتعاش نمو الطلب العالمي من قطاعي الأغذية والطاقة على حد سواء. كما ساهم الثبات المتجدد لأسعار الزيت الخام في التعزيز التدريجي للأسعار. غير أنه على نقيض قيم المساحيق، فقد واصلت أسعار الزيوت والدهون ثباتها في أوائل عام 2010، مما يشير إلى أفق من النمو المحدود في إنتاج زيت النخيل وتصديره. وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الزيوت في الأغراض الغذائية سيشهد المزيد من الارتفاع في حين تتسارع وتيرة طلب قطاع الديزل الحيوي نتيجة تطبيق عدد من البلدان لنسب محلية عالية لمزج الوقود الحيوي.

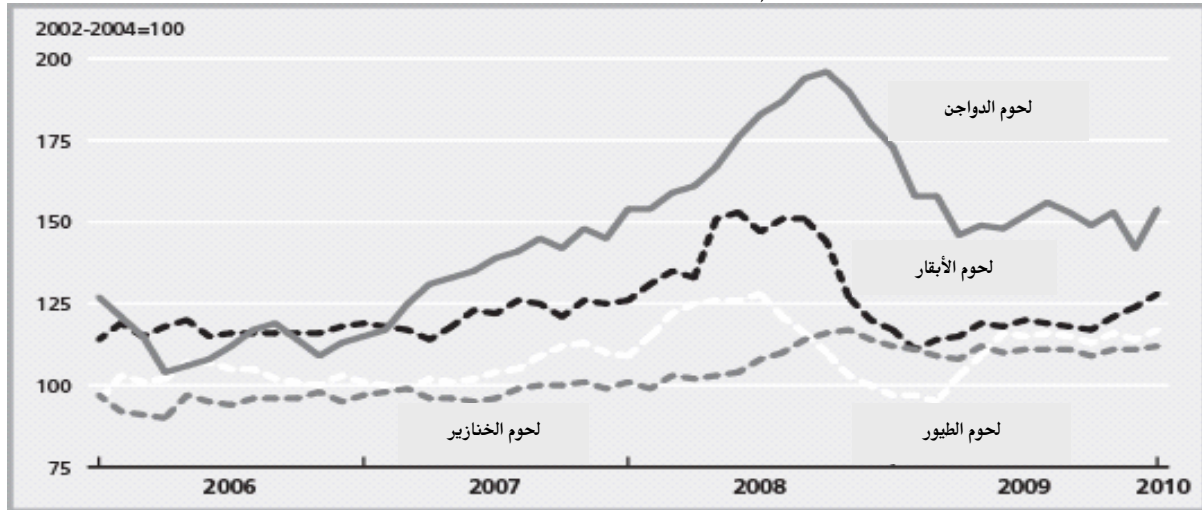
الشكل 5: مؤشرات أسعار البذور الزيتية والزيوت والمساحيق لدى المنظمة



رابعاً - المنتجات الحيوانية

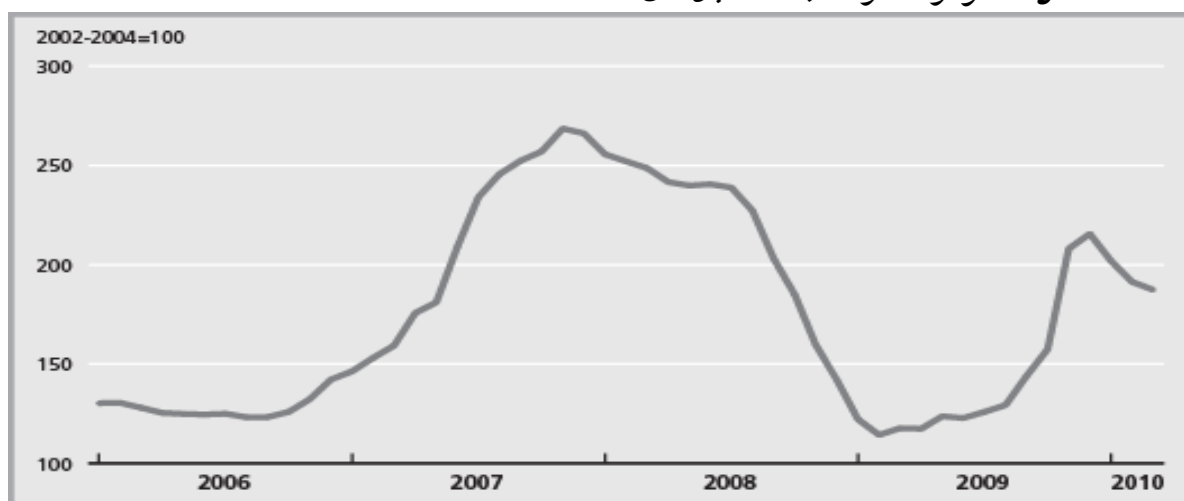
12- في سياق الركود العالمي، اتسم عام 2009 بزيادة طفيفة في إنتاج اللحوم، وهبوط في حجم التجارة العالمية، وانخفاض بنسبة 12 في المائة وسطياً في الأسعار، وهو ما شمل جميع المنتجات ما عدا لحوم الخنازير. وتمثل هذه النتائج فترة من التعديلات في قطاع الثروة الحيوانية بعد سنوات متباينة من الشكوك المصحوبة بتأرجحات واسعة في أسعار اللحوم، وتقلبات في أسعار العلف والوقود، وتفشي الأمراض الحيوانية، واندلاع موجات الجفاف. وفي عام 2010 فإن عوامل انبعاث طلب المستهلكين، والظروف المناخية العادية، واستقرار حالة الصحة الحيوانية، تمهد الطريق لتوقعات مواتية للقطاع. ومن المنتظر أن يفضي التحسن في عوائد المنتجين في تعزيز الإنتاج العالمي من اللحوم ليصل حجمه إلى 286 مليون طن. وبسبب قصر الدورات الإنتاجية لقطاع الدواجن، وبدرجة أدنى قطاع لحوم الخنازير، فإن من المتوقع أن يكون هذان القطاعان أسرع القطاعات استجابة للبيئة المواتية. ومن جهة أخرى فإن انخفاض أعداد الحيوانات سيحد من توسع إنتاج لحوم الأبقار والطيور في الأجل القصير، في الوقت الذي يعيد فيه المنتجون تكوين قطعانهم.

الشكل 6: مؤشرات أسعار اللحوم لدى المنظمة



13- وفي الأسواق الدولية لمنتجات الألبان فإن ركود الأسعار العالمية عند مستويات منخفضة في مطلع عام 2009 وما شهدته من زيادات حادة لاحقة يناظر تماماً ما حدث في العام السابق حين حل الانخفاض السريع في أعقاب أشهر من الأسعار العالية. وخلفت هذه الأحداث المتناقضة أثراً مهماً على القطاع: فقد أسفر استمرار الأسعار المنخفضة في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 عن التأثير على ربحية إنتاج الألبان في وقت كان فيه هذا القطاع يعوّل على جودة الأسعار لسداد الاستثمارات التي تم توظيفها خلال الحقبة السابقة التي اتسمت بطفرة الأسعار. وجاءت الزيادة السعرية في القسم الأخير من عام 2009 أساساً بسبب انخفاض الإمدادات المستوردة، ولاسيما من الاتحاد الأوروبي، الذي احتفظ بالمخزونات بغية التقليل من إعانات التصدير، وبفضل الطلب الاستيرادي المتواصل، وخصوصاً من آسيا والبلدان المصدرة للنفط. كما كان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي دور في ذلك. وارتفع مؤشر أسعار منتجات الألبان لدى المنظمة بشدة في النصف الثاني من عام 2009، وبحلول ديسمبر/كانون الأول كانت هذه الأسعار أعلى بنسبة 88 في المائة من قيمتها المنخفضة البالغة 114 في فبراير/شباط 2009. وعلى ما يبدو فإن الأسعار قد استقرت في أوائل عام 2010 ومن المنتظر أن تظل عند مستوياتها الحالية مدعومة بطلب استيرادي نشط في البلدان النامية.

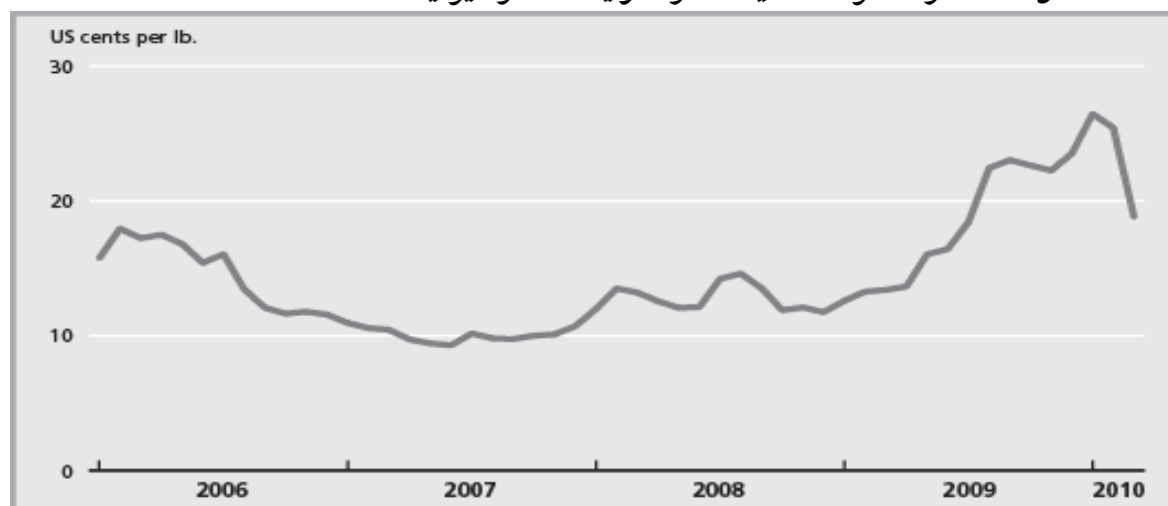
الشكل 7: مؤشر أسعار منتجات الألبان لدى المنظمة



خامساً - السكر

14- بعد أن بلغت الأسعار العالمية للسكر أدنى مستوى لها على مدى 23 شهراً في يونيو/حزيران 2007، بدأت هذه الأسعار بالارتفاع تدريجياً، وهو ما يعكس حالات نقص الإنتاج في البلدان المنتجة الرئيسية، ولاسيما الهند التي تعتبر أكبر مستهلك لهذه المادة في العالم حيث انخفض الإنتاج بنسبة 45 في المائة. ويرجع هذا الهبوط في الإنتاج العالمي إلى انكماش المساحات المزروعة، إذ تحول الكثير من المنتجين إلى محاصيل بديلة مثل الذرة وفول الصويا أملاً في الحصول على عوائد أفضل. وواصلت أسعار السكر ارتفاعها خلال عامي 2008 و2009 بفضل تزايد الطلب الاستيرادي والتأزم المستمر في الإمدادات المتاحة للتصدير بحيث سجلت مستوى قياسياً لم يسبق له مثيل منذ 28 عاماً في سبتمبر/أيلول 2009. وبحلول فبراير/شباط 2010 انخفضت أسعار السكر انخفاضاً شديداً من مستوياتها العالية، نتيجة آفاق زيادة الإمدادات في البرازيل وارتفاع الإنتاج في الهند في الفترة 2010/2009 بمعدلات تفوق التوقعات.

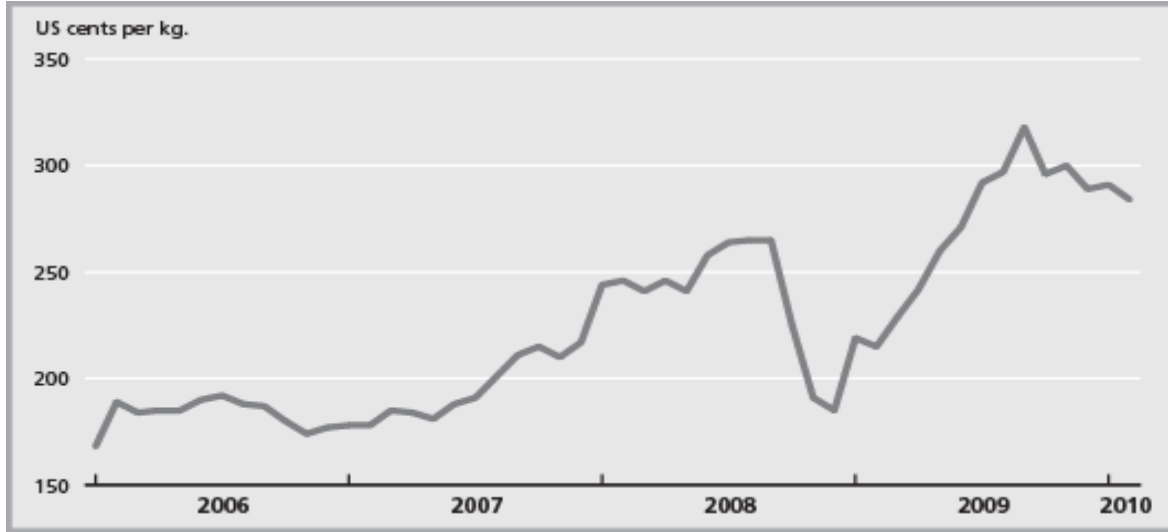
الشكل 8: السكر - متوسط اتفاقية السكر الدولية للأسعار اليومية



سادساً - الشاي

15- بدأت الأسعار العالمية للشاي بالارتفاع بشكل بطيء ولكن مطرد عام 2007، وذلك بفضل الطلب القوي على المستوى العالمي، ولاسيما في النظم الاقتصادية الناشئة. وتسارعت وتيرة ارتفاع أسعار الشاي في عامي 2008 و2009، نتيجة القلاقل الأهلية في كينيا وسريلانكا أولاً، ثم بسبب موجات الجفاف المطولة في كل من الهند وكينيا وسريلانكا، مما أدى إلى تأزم الإمدادات على المستوى العالمي. وبالتالي فقد ارتفع السعر المركب للشاي لدى المنظمة من سعر متوسط للكيلوغرام الواحد قدره 1.95 دولار أمريكي عام 2007 إلى 2.38 دولار أمريكي عام 2008 ثم وصل إلى مستوى قياسي قدره 3.90 دولار أمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، وهو أعلى مستوى يصل إليه منذ اعتماد السعر المركب للشاي لدى المنظمة عام 1989. وتراجعت الأسعار في أوائل عام 2010 ولكنها تظل مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية.

الشكل 9: الشاي - السعر المركب للشاي لدى المنظمة



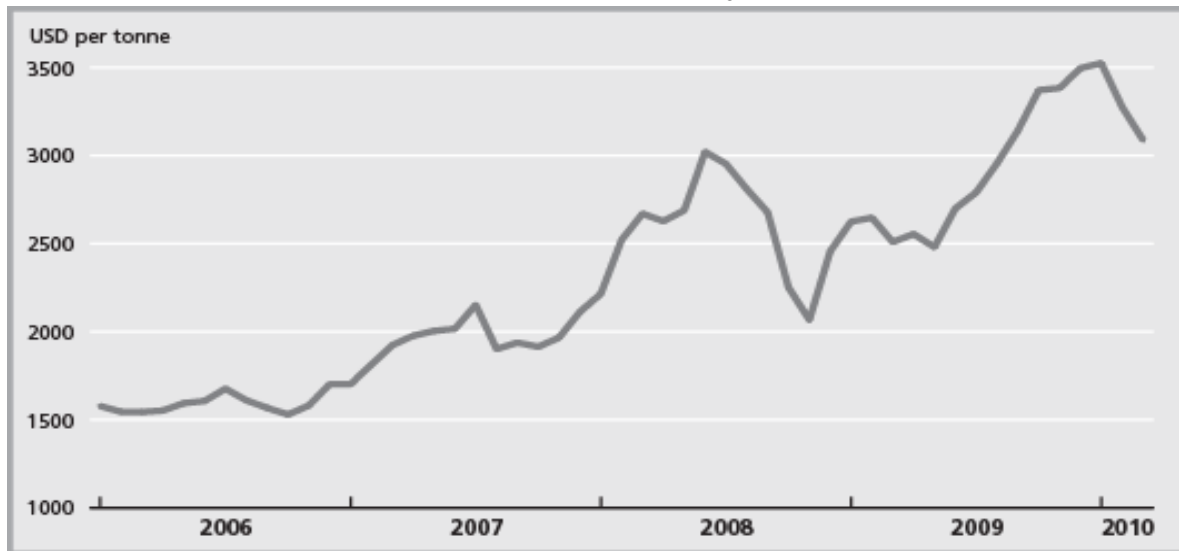
سابعاً - الكاكاو²

16- شهدت أسواق الكاكاو انطلاقةً من أكتوبر/تشرين الأول 2006 زيادة مطردة في الأسعار بحيث سجل مؤشر الأسعار اليومي الصادر عن منظمة الكاكاو الدولية أعلى مستوى له منذ 31 عاماً في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2009، حيث بلغ السعر 3 637 دولاراً أمريكياً للطن الواحد. ويرجع هذا التطور في المقام الأول إلى عاملين رئيسيين اثنين. الأول يتعلق بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي بالمقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى حتى منتصف عام 2008. وقد أسهم ذلك أيضاً إسهاماً بارزاً في الارتفاع العام في أسعار السلع في ذلك الوقت. أما العامل الثاني فيتصل بحالة الأسواق الأساسية الداعمة للكاكاو، التي تضمنت عجزين متتاليين في الإنتاج في موسمي 2007/2006 و2008/2007. وأثار ذلك مخاوف بشأن انتقال أسواق الكاكاو من فترة متسمة بسنوات من الإنتاج الفائض إلى فترة من نقص الإمدادات.

² تقديرات السوق الصادرة عن منظمة الكاكاو الدولية.

على أن تدهور البيئة المالية والاقتصادية العالمية منذ عام 2008 إلى جانب الزيادة المطردة في أسعار ثمار الكاكاو قد خلّف أثراً سلبياً على طلب المستهلكين لمنتجات الشكولاته، ومن ثم على الطلب على ثمار الكاكاو، حسبما يُستخلص من أنشطة تجهيز الكاكاو (التي هبطت بنسبة 7 في المائة في الفترة 2009/2008 بالمقارنة مع الموسم السابق). وبالفعل، وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في إنتاج الكاكاو في الموسم السابق 2009/2008 (انخفاض بنسبة 4 في المائة بالمقارنة مع الموسم الذي سبقه) فإن التقديرات تشير إلى أن العرض والطلب على الكاكاو قد بلغا حالة متوازنة عموماً. وفي الموسم الحالي 2010/2009 فإن من المحتمل أن ينتعش إنتاج الكاكاو والطلب عليه على المستوى العالمي بقدر معين فحسب، وهو ما يُنتظر أن يُسفر عن حالة متوازنة مرة أخرى. وما تزال المخاوف قائمة في الأجلين القصير والمتوسط من كبح الطلب المتصاعد بسبب القدرة المستقرة لإنتاج ثمار الكاكاو.

الشكل 10: الكاكاو – الأسعار اليومية الصادرة عن منظمة الكاكاو الدولية



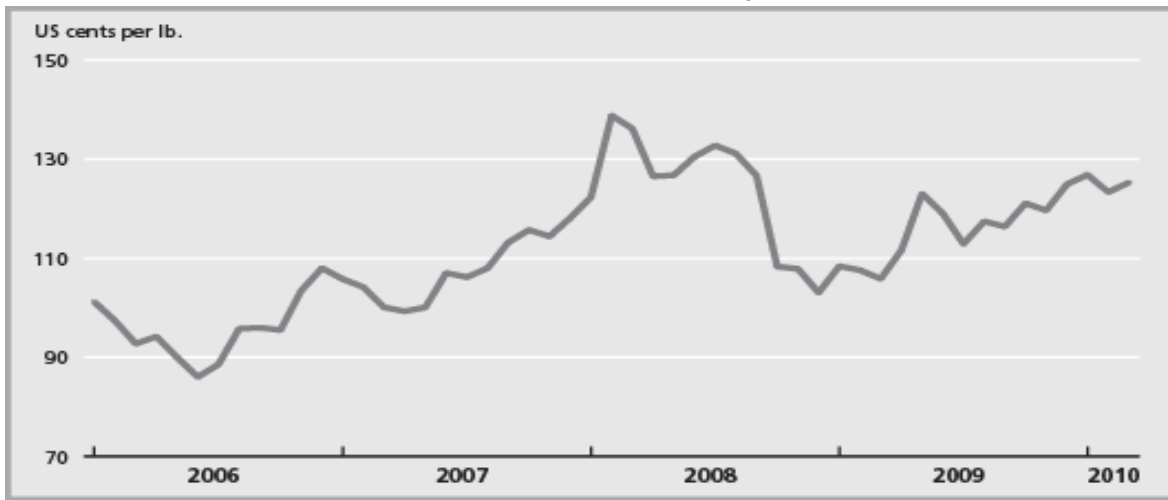
ثامناً – البن³

17- بعد الأزمة التي حلت بأسعار البن بين عام 2000 وحتى نهاية عام 2004، انتعشت الأسعار بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمس الماضية على الرغم من بعض التصحيحات الانخفاضية. وزاد المتوسط السنوي للسعر الإشاري المركب لدى منظمة البن الدولية من 51.90 سنت أمريكي عام 2003 إلى 124.25 سنت أمريكي عام 2008 للرطل الواحد. ومع أن متوسط السعر لعام 2009 بلغ 115.67 سنت أمريكي للرطل يمثل انخفاضاً بنسبة 7 في المائة بالمقارنة بما كان عليه عام 2008، فإن الأسعار ما تزال راسخة، وهو ما يتضح من متوسط الشهرين الأولين من عام 2010 والبالغ 125.11 سنت للرطل. ودعمت العوامل الأساسية السوقية رسوخ الأسعار. وفي الواقع فإن تحليل هذه العوامل يشير إلى انخفاض هائل في الإمدادات المزمّنة التي أثرت على سوق البن خلال سنوات الأزمة مع العودة إلى حالة من التوازن النسبي بين العرض والطلب. وفضلاً عن ذلك فإن التطورات الأخيرة تظهر بعض التأزم في الإمدادات العالمية

³ تقديرات السوق الصادرة عن منظمة البن الدولية.

نتيجة انخفاض مستوى المخزونات العالمية المترافق مع هبوط الإنتاج في عدد من البلدان المصدرة. ووفقاً للتقديرات فإن حجم الإنتاج العالمي في السنة المحصولية 2010/2009 يبلغ نحو 123 مليون كيس سعة 60 كغ بالمقارنة مع 128 مليون كيس في السنة المحصولية 2009/2008. وتساعد الاستهلاك العالمي بصورة مطردة، حتى أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، وبلغ مستوى 130 مليون كيس حسب التقديرات في السنة التقويمية 2008. ويرجع هذا الأداء الدينامي للاستهلاك العالمي في المقام الأول إلى نمو الاستهلاك المحلي في البلدان المصدرة، ولاسيما البرازيل، وكذلك في بعض الأسواق الناشئة. وأخيراً فإن من المهم ملاحظة أن ارتفاع تكاليف الأسمدة، واليد العاملة، والمدخلات الأخرى، إلى جانب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء عملات بعض البلدان المنتجة البارزة، قد خفف من الأثر الإيجابي للإنتعاش المتواصل في الأسعار على دخل المنتجين.

الشكل 11: البن – الأسعار اليومية الصادرة عن منظمة البن الدولية



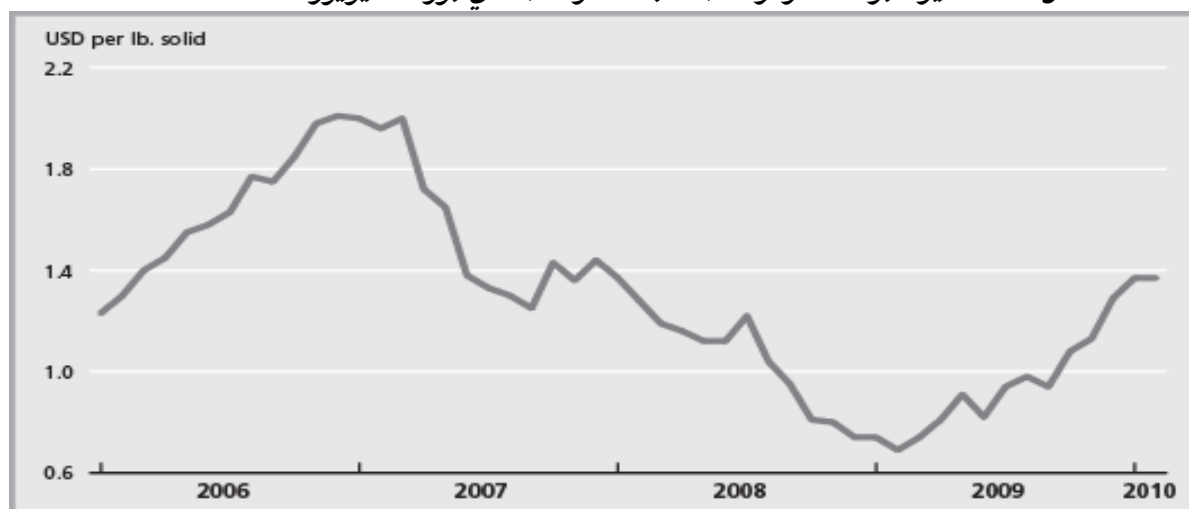
تاسعاً – الحمضيات

18- من المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي من الحمضيات الطازجة بصورة ضئيلة في 2010/2009، وهو ما يرجع أساساً إلى توسع إنتاج اليوسفي والمندرين في الصين والمغرب وجمهورية كوريا. وعلى النقيض من ذلك فإن من المنتظر أن ينكمش إنتاج الليمون في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالمثل فإن من المتوقع أن يسجل الإنتاج العالمي من البرتقال انخفاضاً، وإن بسيطاً، في أعقاب ظروف النمو غير المواتية في فلوريدا والمكسيك، رغم الزيادات التي أشارت إليها التقارير في كل من كاليفورنيا وجنوب أفريقيا. وإثر انخفاض الإمدادات المتاحة من المنتجات الطازجة في المكسيك والولايات المتحدة، فإن من المنتظر أيضاً أن ينكمش الإنتاج العالمي من عصير البرتقال.

19- وعلى عكس التوقعات، فقد نمت التجارة بالحمضيات الطازجة خلال الفترة 2008-2009 ولاسيما بالنسبة لليوسفي والمندرين، مدعومة بزيادة في الإمدادات المتاحة من المنتجات في مناطق التصدير الرئيسية. غير أن التجارة في

البرتقال الطازج تضاءلت، وهو ما يرجع إلى حجم الانخفاض في صادرات الولايات المتحدة الذي فاق حجم الزيادات في المغرب وجنوب أفريقيا. وتشير آفاق الفترة 2009-2010 إلى توسع التجارة العالمية في الحمضيات الطازجة في خضم طلب استيرادي قوي على البرتقال من الشرق الأوسط والاتحاد الروسي، إلى جانب إمدادات متاحة أكبر في كاليفورنيا. ومن جهة أخرى فإن من المتوقع أن تنكمش تجارة عصير البرتقال بفعل رداءة آفاق الإنتاج في فلوريدا. وبعد انخفاض على مدى النصف الأول من عام 2009 فإن الأسعار الآجلة لعصير البرتقال المركز المجمد ارتفعت باطراد طيلة النصف الثاني من العام نتيجة الطلب الاستيرادي العالمي النشط المترافق مع تأزم الإمدادات.

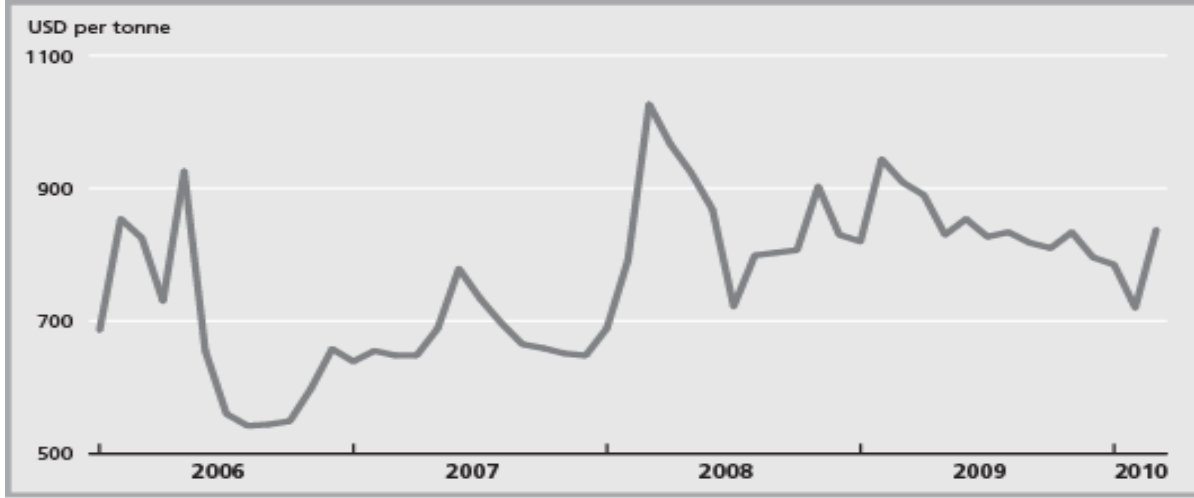
الشكل 12: عصير البرتقال المركز المجمد بالأسعار الآجلة في بورصة نيويورك



عاشراً - الموز

20- ارتفع حجم التجارة العالمية بالموز بنسبة 1 في المائة عام 2008 بحيث بلغ 14.6 مليون طن. وزادت الصادرات في كل الأقاليم باستثناء إقليم البحر الكاريبي حيث واصلت انكماشها. وارتفعت واردات كل من الصين واليابان بقوة عام 2008 (بنسبة 12.6 في المائة و9.2 في المائة على التوالي)، ومع أن الزيادة في الشحنات المرسلية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانت أقل قليلاً من خط الاتجاه، فإن النمو يظل قوياً إلى حد ما حيث بلغ نسبة 3.5 في المائة و1.4 في المائة على التوالي. ويرجع هذا الصمود الظاهر للطلب الاستيرادي في وجه الركود الاقتصادي، ولاسيما في البلدان التي كان فيها هذا الركود على أشده، إلى الأسعار التنافسية للموز والفاكهة الاستوائية أساساً بالمقارنة مع فاكهة المناطق المعتدلة والفاكهة البديلة الأخرى، وإلى أن الإنفاق على الفاكهة عموماً يمثل نسبة ضئيلة فحسب من الدخل الأسري الإجمالي في مثل هذه البلدان. وكان متوسط أسعار تصدير الموز، مقاساً بالدولار الأمريكي، أعلى عام 2008 مما كان عليه عام 2007 في معظم البلدان. وظلت هذه الأسعار قوية طيلة عام 2008 وخلال فترة طويلة من عام 2009 رغم الركود الاقتصادي العالمي. وجاء ارتفاع أسعار التصدير نتيجة التأثيرات المتضادة لارتفاع أسعار المدخلات، وزيادة تكاليف النقل البحري، وضعف الدولار الأمريكي، وكذلك إلى تأزم حالة الإمدادات الناجم عن انخفاض صادرات الفلبين بالنسبة إلى آسيا.

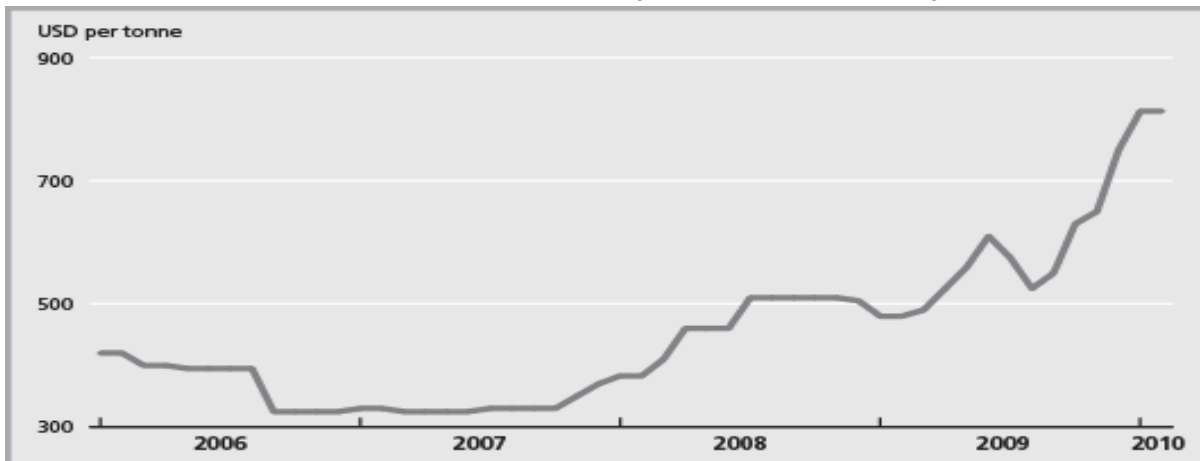
الشكل 13: الموز - متوسط أسعار التصدير إلى الولايات المتحدة



حادي عشر - الجوت

21- لم تقتصر تشوهات الأعوام الأخيرة في الأسواق الدولية الناجمة عن قيود التصدير على السلع الغذائية وحدها. وفي أعقاب موسم رديء قامت بنغلاديش، وهي المصدر العالمي الأول للجوت، بفرض حظر على تصدير هذه السلعة في أواخر عام 2009 لضمان توافر إمدادات المواد الخام للمصانع المحلية ولردع عمليات التخزين الاحتكاري. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الأسعار الدولية للجوت الخام خلال الجانب الأعظم من عامي 2008 و2009، بحيث وصلت إلى أكثر من 800 دولار أمريكي للطن في يناير/كانون الثاني 2010، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 70 في المائة عن مستوى يناير/كانون الثاني 2009. ورغم رفع حظر التصدير في بنغلاديش في ذلك الشهر، فقد ظلت الأسعار العالمية للجوت قوية، حيث اشتد التنافس بين المشترين الدوليين. وفي حين أن من المنتظر أن تؤدي الأسعار الدولية العالية إلى دعم الصادرات من الموردين الآخرين، ولاسيما الهند، فإنها يمكن أن تفوض آفاق الطلب لعام 2010 بسبب عرقلة المنافسة مع الألياف الاصطناعية المشتقة من النفط، خاصة البوليبروبيلين.

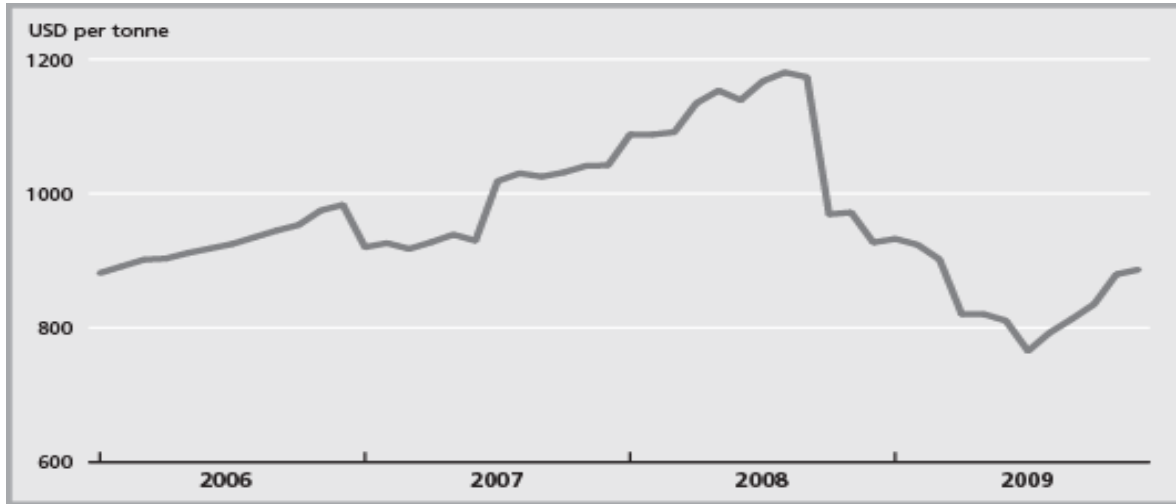
الشكل 14: الجوت - سعر BWD/BTD، فوب



ثاني عشر - السيزال

22- نتيجة ترنح الاقتصاد العالمي والأسعار التنافسية الشديدة للبدايل الاصطناعية فقدت الأسعار الدولية للسيزال ثلث قيمتها خلال فترة 11 شهراً حين وصلت إلى أدنى مستوى لها في ست سنوات في يوليو/تموز 2009. كما أن تطورات العملة في البرازيل، وهي المصدر الأساسي للسيزال في العالم، أسهمت في ذلك أيضاً: فقد أدى الارتفاع الحاد في قيمة الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2009 إلى سحب الإمدادات المخصصة لأسواق التصدير حيث باع المنتجون إنتاجهم إلى المخزونات الحكومية. وتم التعويض عن الانسحاب المتزايد للبرازيل من الساحة الدولية بالحضور المتصاعد لمصدرين آخرين لتلبية الطلب الدولي، ولاسيما جهات التصدير الواقعة في شرق أفريقيا. وفي الفصل الأخير من عام 2009 وحتى الفصل الأول من عام 2010، شهدت الأسعار انتعاشاً معتدلاً، وهو ما يعكس على حد سواء تحسن الطلب العالمي النابع من الانتعاش الاقتصادي وضعف الريال البرازيلي، وكذلك ارتفاع أسعار البوليبروبيلين والمنتجات الاصطناعية الأخرى التي أدت إلى تحسين القدرة التنافسية النسبية للسيزال.

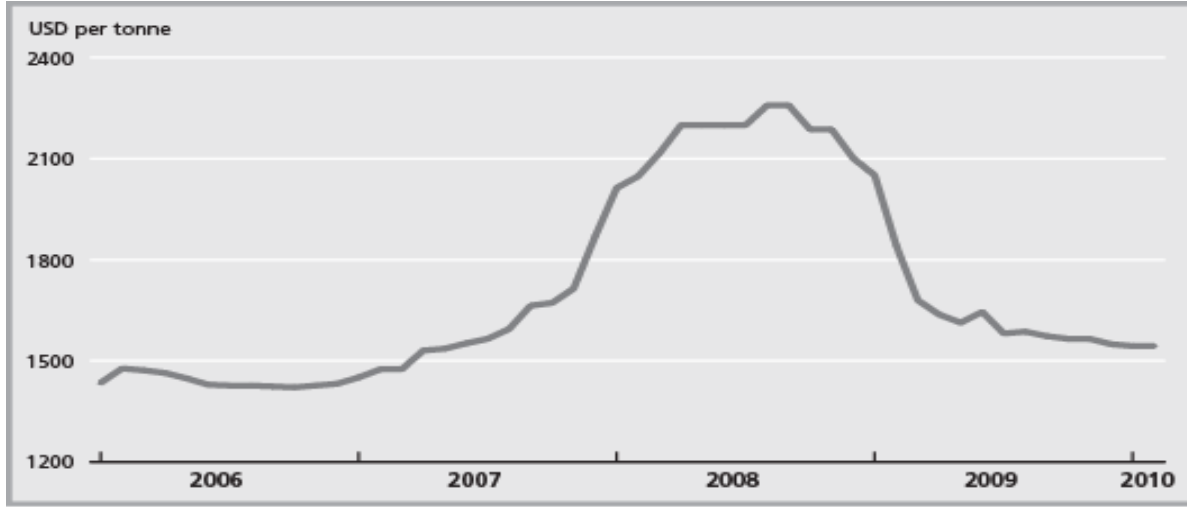
الشكل 15: السيزال - السعر المركب لدى المنظمة، سيف



ثالث عشر - الأباكا

23- بعد بلوغ مستويات عالية لم يسبق لها مثيل عام 2008 شهدت الأسعار الدولية للأباكا تصحيحاً حاداً على مدى الجانب الأعظم من عام 2009 قبل أن تستقر بعض الشيء عام 2010. ويعكس النمط الأخير للأسعار حالات نقص أولاً ثم انتعاش ملحوظ لاحق في الإمدادات المتاحة للتصدير في الفلبين، وهي المنتج والمصدر الأول، بدون منازع، لمنتجات الأباكا في العالم. غير أن أسعار الأباكا تتماشى عند المستويات الحالية مع الاتجاه طويل الأجل أو هي أعلى منه بقليل.

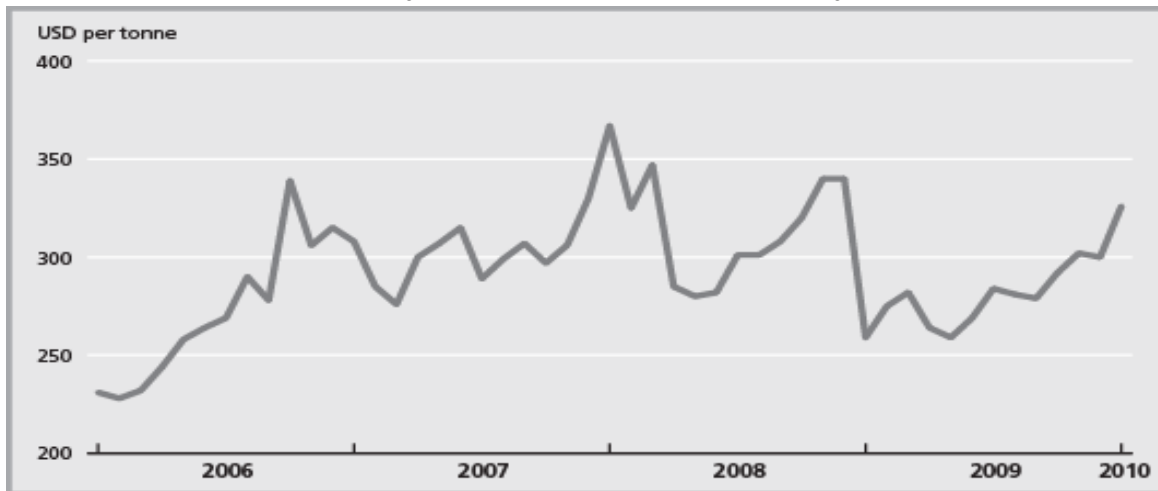
الشكل 16: الأباكا - السعر المركب لدى المنظمة، سيف



رابع عشر - ألياف جوز الهند

24- على النقيض مما كان عليه الحال بالنسبة للألياف الصلبة الأخرى، فإن الطلب العالمي على ألياف جوز الهند، ولاسيما من الصين والاتحاد الأوروبي، ظل قوياً طيلة عام 2009 وكذلك خلال الأشهر الأولى من عام 2010، وهو ما يتضح من وتيرة الشحنات المرسلّة من الهند وهي المورد العالمي الأساسي. واستمرت الأسعار الدولية لألياف جوز الهند ومنتجاته، على نحو ما يشير السعر المركب لدى المنظمة، في التقلب بشكل ملحوظ، بما يعكس الطائفة المتنوعة من الأسواق التي ترسل إليها سلع هذه الألياف. على أن الطلب الراسخ عموماً أبقى الأسعار قوية عام 2009 ثم عززها من جديد عام 2010.

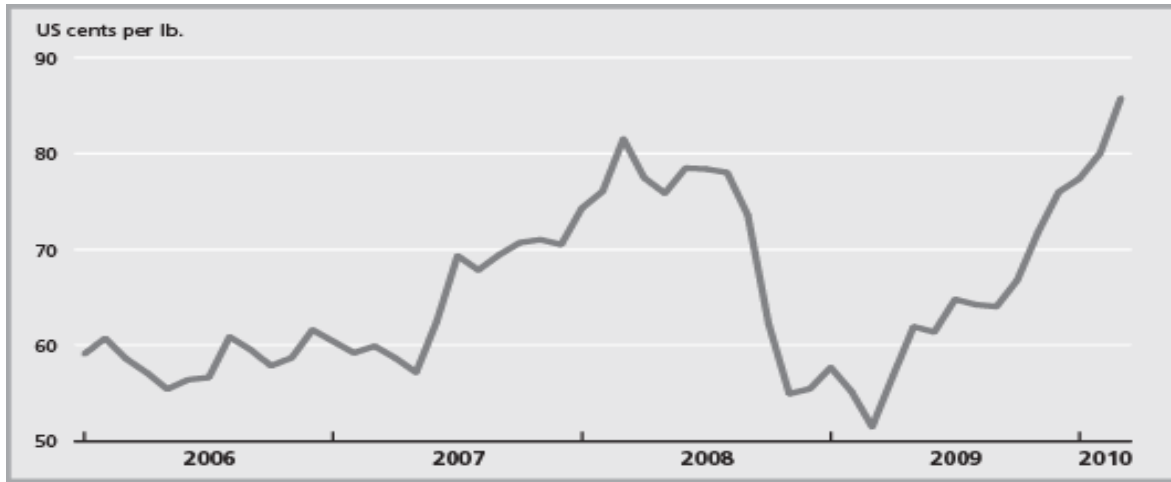
الشكل 17: ألياف جوز الهند - السعر المركب لدى المنظمة، فوب



خامس عشر - القطن

25- بعد هبوط الأسعار العالمية للقطن إلى نحو 0.50 دولار أمريكي للرطل في أوائل عام 2009 فقد انتعشت هذه الأسعار، وفقاً لمؤشر التوقعات كوت لوك "A" بقوة بحيث بلغت 0.86 دولار أمريكي للرطل في فبراير/شباط 2010، وهو ثاني أعلى مستوى منذ عام 2000. ويرجع الارتفاع في الأسعار العالمية للقطن إلى الطلب النشط على المنسوجات في أعقاب الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية الرئيسية المستوردة، وهي البرازيل والصين والهند، وفي أسواق البلدان المتقدمة أيضاً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة. وأدى تحسن الطلب العالمي على المنسوجات إلى زيادة في استهلاك المصانع للقطن، والذي تشير التوقعات إلى أنه سيبلغ 24 مليون طن في الفترة 2010/2009. وعند هذا المستوى فإن الاستخدام العالمي للقطن سيفوق الإمدادات بنحو 2 مليون طن، وهو ما يعود أساساً إلى انخفاض بمقدار 1.2 مليون طن في إنتاج الصين. ويعتبر الاختلال القائم بين الطلب والعرض العالميين السبب الغالب وراء تعزيز الأسعار العالمية للقطن إلى مستويات تثير المخاوف من أن تعيق قدرة هذه السلعة على منافسة البدائل من الألياف الاصطناعية. على أنه وفقاً للجنة الاستشارية الدولية للقطن، فإن أسعار القطن المرتفعة، بالمقارنة مع أسعار الحبوب والبذور الزيتية، يمكن أن تحفز على زيادة إنتاج القطن بنسبة 10 في المائة في الفترة 2011/2010، ومن ثم فستفضي إلى استعادة التوازن والحد من احتمالات حدوث المزيد من الارتفاع في الأسعار.

الشكل 18: القطن - مؤشر التوقعات كوت لوك "A"



سادس عشر - الجلود الكبيرة والصغيرة

26- تأثرت الأسواق العالمية للجلود الكبيرة والصغيرة على مدى العامين الأخيرين تأثراً شديداً بالتدهور الاقتصادي الواسع. وقبيل نهاية عام 2008، عانت الأسواق بشكل قاس من انخفاض الطلبات، وهو ما أدى إلى انهيار بنسبة 40 في المائة في الأسعار بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2008. وبعد ذلك واصلت الأسعار انخفاضها، على الرغم من فترة انتعاش قصيرة الأجل، بحيث وصلت إلى مستوى منخفض استثنائي قدره 29 سنتاً أمريكياً للرطل في

أبريل/نيسان 2009. ولم يبدأ الانتعاش المستمر في الأسعار حتى مايو/أيار 2009، وبلغ الذروة في أغسطس/آب 2009 حينما زادت الأسعار بنسبة الضعف تقريباً عما كانت عليه في أبريل/نيسان.

27- ورغم أن انتعاش الأسعار عام 2009 يرجع أساساً إلى الانكماش العالمي في الإنتاج، المترافق مع انخفاض المخزونات، فإنه جاء أيضاً نتيجة تزايد الطلب النهائي والوسيط من منتصف عام 2009 في الأسواق الناشئة الأساسية، ولاسيما البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي. وبفعل أنماط الإنتاج فقد عانت التجارة العالمية بالجلود الكبيرة والصغيرة من هبوط حاد عام 2008، وذلك بنسبة تقرب من 20 في المائة، في أعقاب الطلب الدولي الضعيف على المنتجات المصنعة والسحب من المخزونات في البلدان المستوردة. وبصورة إجمالية فإن الأسواق العالمية للجلود الكبيرة والصغيرة هي الآن "أضعف" بكثير، وبالتالي فإنها أكثر تعرضاً للتقلبات.

الشكل 19: أسعار الجلود، أسعار شيكاغو

